المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / عدد خاص لوقائع المؤتمر العلمي الدولي/ السادس/ والسنوي/ السابع عشر/لسنة 2023
بعنوان / القيادة الرشيدة والتنمية المستدامة سبل الإصلاح الاقتصادي العراقي
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

دور الإصلاح الاقتصادي في تنويع مصادر الدخل في العراق للمدة 2004-2020

The Role of Economic Reform in Diversifying Sources of Income in Iraq for the period 2004-2020

أ.م.د. خالد روكان عواد م.د نغم حميد عبد الخضر د. رباب ناظم خزام
Rabab Nadhem .Khuzam Nagham Hammed Abdul Khader Khalid Rokan Awad
drrabab352@gmail.com nabedalkhdar@uowasit.edu.iq khalid_rokan@uofalluja.edu.iq
كلية الادارة والاقتصاد / جامعة فلوجة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط وزارة النفط/ شركة توزيع المنتجات النفطية/ فرع واسط

الكلمات الرئيسية: الإصلاح الاقتصادي، التنويع الاقتصادي، الاختلالات البنيوية، ريعية الاقتصاد

Keywords: economic reform, economic diversification, structural imbalances, rentier economy

المستخلص

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من اختلال الهيكل الإنتاجي والمتجسد بتشوه علاقات الهياكل الاقتصادية والنسب المكونة للنظام الاقتصادي فهي تبتعد عما تقرره النظرية الاقتصادية من علاقات تناسبية بينهما، لذا يهدف البحث إلى تشخيص واقع الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة فضلاً عن تحليل سلوك الاقتصاد العراقي والأثار المترتبة على النمط الريعي بالاعتماد على وقائع تتمثل بمعطيات الاقتصاد الكلي، فضلاً عن معرفة مواطن الخلل وأسباب هشاشة الاقتصاد العرقي وما هي البدائل المرتبطة بضرورات التنويع الاقتصادي من خلال تحليل الإمكانات المتاحة في البلد من خلال عدة مؤشرات الايرادات النفطية وغير النفطية والنفقات العامة واجمالي مساهمة القطاعات الانتاجية ولاسيما الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي والتي على أساسها يتم تصميم الرؤى الفلسفية والعملية لإصلاح بنية الاقتصاد العراقي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية.

وتوصل البحث الى عدم تمكن الاقتصاد العراقي من بلوغ الأهداف المنشودة في ظل سياسة التحرير والانفتاح الدولي فبدلاً من أن تقوم تلك السياسات لتفعيل الاقتصاد ودفع عجلة نموه، الا أنها ساهمت بتثبيط عمليات النمو القطاعي، الأمر الذي يتطلب أعادة صياغة السياسات الاقتصادية وفقاً للواقع الاقتصادي وامكانيات تحقيقها.

Abstract

The Iraqi economy has long been suffering from the imbalance of the productive structure, which is embodied in the distortion of the relations of economic structures and the proportions that make up the economic system, as it departs from what economic theory decides of proportional relationships between them. Therefore, the research aims to diagnose the reality of economic reforms in the Iraqi economy during the period studied, as well as to analyze the behavior of the Iraqi economy And the effects of the rentier pattern, based on facts represented by macroeconomic data, In addition to exploring the imbalances and the causes of the fragility of the ethnic economy, and what are the alternatives associated with the necessities of economic diversification by analyzing the available capabilities in the country through several indicators of oil and non-oil revenues, public expenditures, and the total contribution of the productive sectors, especially agricultural and industrial, to the gross domestic product, on the basis of which visions are designed Philosophical

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

and practical reform of the structure of the Iraqi economy and the advancement of productive sectors.

The research concluded that the Iraqi economy was unable to achieve the desired goals under the policy of international liberation and openness. Instead of these policies to activate the economy and accelerate its growth, However, it contributed to the inhibition of sectoral growth processes, which requires reformulation of economic policies in accordance with economic reality and the possibilities of achieving them.

المقدمة

أن تحقيق الإصلاح الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي بالشكل الذي يضمن تنويع مصادر دخله، اصبح من اكثر المطالب أهمية من قبل المختصين والباحثين وذلك بهدف تصميم قاعدة إنتاجية متنوعة في ظل ما يمتلكه الاقتصاد العراقي من موارد طبيعية ومادية وبشرية ومالية يمكنها أن تؤهله للنهوض بالاقتصاد وضمان تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي الحقيقي، إذ أتصف الاقتصاد العراقي بأنه اقتصاد ريعي نتيجة اعتماده الشديد على الإيرادات النفطية واعتماده على منتجات تحدد اسعارها خارج نطاق الدولة، وفي ضوء تلك الأسعار يتم تحديد الإيرادات العامة للموازنة العامة، وبذلك فإن الاستقرار المالي والاقتصادي يكون مرهوناً باستقرار هذا القطاع واستقرار اسعار منتجاته.

وإن الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي جعلت منه اقتصاد غير قادر على مواجهة الأزمات التي يتعرض إليها بين الحين والآخر بفعل عوامل داخلية وأخرى خارجية، الأمر الذي يتطلب اعتماد توجهات الإصلاح الاقتصادي وخططه التي تستهدف تحقيق التنوع في مصادر الدخل وبالتالي تقليل الاعتماد على المورد النفطي كون هذا الحل هو المنفذ للاقتصاد من الأزمات المزدوجة والمركبة وتداعياتها عليه.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في ضرورة الشروع بإصلاحات اقتصادية تستند الى استراتيجيات التنمية بهدف تغيير بنية الاقتصاد الاحادي الجانب، من خلال تنويع البنية الإنتاجية بالتركيز على الاجراءات والاليات اللازمة لتنويع مصادر الدخل في العراق.

مشكلة البحث: ان اعتماد اقتصاد العراق على ايرادات قطاع واحد جعل من اقتصاده اكثر عرضة للتقلبات الخارجية لاسيما التي تنجم عن تغير اسعار النفط الخام، فضلاً عن انخفاض نسبة مساهمة القطاعات الانتاجية ولاسيما الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يستلزم الاصلاح الاقتصادي وعلى هذا الاساس يمكن ان تصاغ المشكلة في الاجابة على التساؤل الاتي: الى اي مدى ساهم الاصلاح الاقتصادي في تنويع مصادر الدخل في العراق خلال مدة الدراسة .

فرضية البحث: يبنى البحث على فرضية مفادها أن سياسة الاصلاح الاقتصادي التي اعتمدت في العراق بعد عام 2004 لا نجاح سياسة التنويع الاقتصادي لم تكن بمستوى التغير الذي حصل في فلسفة ادارة الاقتصاد ولم تتحقق انجازات حقيقية باتجاه التنويع الاقتصادي.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تشخيص واقع الإصلاحات الاقتصادية في الاقتصاد العراقي خلال المدة المدروسة فضلاً عن تحليل سلوك الاقتصاد العراقي والأثار المترتبة على النمط الريعي بالاعتماد على وقائع تتمثل بمعطيات الاقتصاد الكلي، كما يستهدف البحث تشخيص مواطن الخلل وأسباب هشاشة الاقتصاد وما هي البدائل المرتبطة بضرورات التنويع الاقتصادي فضلاً عن ذلك فإنها تعتمد على تحليل الإمكانات المتاحة والتي على أساسها يتم تصميم الرؤى الفلسفية والعملية لإصلاح بنية الاقتصاد العراقي والنهوض بالقطاعات الإنتاجية.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

منهج البحث: تم استخدام المنهجين الاستقرائي والاستنباطي من خلال تحليل البيانات الصادرة من المؤسسات الحكومية الرسمية للوصول الى النتائج.

هيكلية البحث: من اجل اثبات فرضية البحث وتحقيق الاهداف التي يسعى اليها فقد قسم البحث إلى ثلاث محاور: تضمن الاول الجانب المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي والتنويع الاقتصادي، فيما انصب الثاني على تحليل مسار تطور بعض المتغيرات الاقتصادية في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، اما الثالث فقد ركز على التنويع الاقتصادي والانتقال من اقتصاد أزمات إلى اقتصاد بناء وتنمية مستدامة (رؤية مستقبلية)، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول/ الإصلاح والتنويع الاقتصادي أطار من المفاهيم والأهداف

أولاً: الإطار المفاهيمي للإصلاح الاقتصادي

مفهوم الإصلاح الاقتصادي: أن مفهوم الإصلاح الاقتصادي شأنه شأن المفاهيم الأخرى، يخضع لاتجاهات ورؤى يمكن أن تتطابق في نقاط واقعية أو تقاطع فيما بينها ، فمن وجهة نظر الاقتصاديين يعرف الإصلاح الاقتصادي على أنه تلك الإجراءات التي تتبناها الدولة بهدف تصميم مسار النشاط الاقتصادي وفقاً لمتطلبات حرية السوق، اي يمثل الإجراءات التي تتخذها الدولة او السلطات الاقتصادية بهدف ازالة التشوهات في الهيكل او الاداء الاقتصادي او لغرض تحقيق زيادة مضطردة في معدلات النمو الاقتصادي (**عواد ، 2015: 60**)، وبالتالي فإن هذه العملية تتطلب إحداث تغيرات جذرية بالمنهج السياسي والاقتصادي للدولة مما يترتب عليه تغيير في سلوك الأفراد والوحدات الإنتاجية والخدمية بهدف تبني سياسة محورها الأساس منافسة الاخر والإبداع والتطور (**الكناني، 2013: 135**)، في حين يذهب البعض إلى تعريف الإصلاح الاقتصادي على أنه عملية التحول من الاقتصاد المخطط مركزياً وذات التشوهات الهيكلية والمنعزل عن العالم الخارجي إلى اقتصاد يتصف بكونه قائم على الحرية والانفتاح والاندماج الاقتصادي مع العالم الخارجي (**العنبكي،2010: 1**).

اما صندوق النقد الدولي فيعرفه على أنه تلك الجهود المبذولة في سبيل معالجة ميزان المدفوعات بالشكل الذي يتماشى مع رفع كفاءة استخدام الموارد وتعزيز فرص النمو الاقتصادي (ManualGuition,1994:6) أي أن عملية الإصلاح الاقتصادي لابد وأن تستند على سياسات تستهدف تحقيق الاهداف النهائية ، كونها تمثل عمليات متدرجة تستهدف إعادة تعبئة الموارد بالشكل الذي يحقق النمو والكفاءة في استخدام الموارد (**أبو عامرية، 2010: 223**) ، واستناداً لما سبق يمكن القول أن الاصلاح الاقتصادي يمثل مجموع الاجراءات الهادفة إلى معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني، من خلال تعبئة الموارد وتخصيصها لتلبية احتياجات الافراد، لتصحيح المسار الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي .

برامج الإصلاح الاقتصادي: في ظل رؤى كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فإن إجراءات الإصلاحات الاقتصادية تنقسم إلى مجموعتين رئيسيتين هما (**النجفي،2002: 17**):

أ. **برنامج التثبيت الاقتصادي ذات الأجل القصير:** وهي تلك السياسات التي يقوم صندوق النقد الدولي بصياغتها بهدف مواجهة الاختلالات الطارئة التي تحدث في الاقتصاد والمتجسدة بعجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة وتدني القوة الشرائية للعملة، أي بمعنى أن تلك السياسات ذات الآجال القصيرة والتي لا تتجاوز(3) سنوات تختص بجانب الطلب الكلي (الاستثماري والاستهلاكي) وتستهدف أحداث الموازنة بينه وبين الناتج المحلي الإجمالي (**هيثم ، 2005: 3**)، وعليه فأن فاعلية برامج التثبيت وما يترتب عليها من آثار اقتصادية عادة ما تكون محط انتقادات وتساؤلات وذلك لصعوبة معرفة القيم الكمية الدقيقة وما ينتج عنها من تغيرات في الاقتصاد بناء على تلك الإجراءات، فاستجابة الصادرات

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

والاستيرادات الى التخفيض الحاصل في أسعار الصرف لا يمكن التنبؤ به بدقة فضلاً على أنه مرونة الادخار اتجاه التغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة الحقيقية لا يمكن تشخيصه بدقة أيضاً، إذ من الممكن أن ترتفع أسعار الفائدة إلى أن الزيادة في الادخار لا تكون بالمستوى المطلوب أو المخطط له وتنطوي هذه البرامج على جملة من الآثار السلبية وأهمها تلك المنعكسة على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع فيترتب على تخفيض الانفاق الفعلي ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات الأجور، أما تقليص حجم الإنفاق الاستثماري فإنه سيترتب عليه انخفاض معدلات النمو الاقتصادي بينما يؤدي تبني سياسة تحرير الأسعار إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية نتيجة رفع الدعم عن الموارد أو مدخلات العملية الإنتاجية، أو رفع الدعم عن السلع النهائية الأمر الذي يترتب عليه تدني القوة الشرائية للأفراد وخاصة الطبقات محدودة الدخل ما لم يتم اتباع إجراءات تخفيض من تلك الآثار السلبية **(عواد ، 2015: 61).**

ب. برنامج التكييف الهيكلي ذات الآجال المتوسطة والطويلة: وتسمى هذه السياسات بسياسات جانب العرض، ويعرف التكييف الهيكلي على أنه عملية منظمة للتغير الاقتصادي تستهدف من خلالها إزالة أو تدنية الاختلالات سواء كانت داخلية أو خارجية عبر مجموعة من مراحل التغير على صعيد السياسة الاقتصادية العامة لاستدامة النمو الاقتصادي، في حين يلاحظ أن المفهوم يجسد حزمة متكاملة من الإجراءات والسياسات التي تستهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيف الضغوط التضخمية واعباء المديونية، أن الاهداف الرئيسية لبرامج التكييف تتجسد بتعزيز ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار والنمو الاقتصادي، إذا أن عملية التكييف والنمو تتوقف على عاملين أساسيين وهما: مقدار الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها، وأن هذه البرامج تعتمد على العديد من المنظمات الاقتصادية والمتجسدة بتحرير الأسعار وتحرير التجارة والخصخصة، أي أنها تستهدف معالجة المسببات الداخلية اللازمة في البلدان النامية بالشكل الذي يكفل زوالها ومعاودة القدرة على النمو على النمو الذاتي للاقتصاد **(علي، 2002: 760)**، من خلال ما تقدم يلاحظ أن ما تتركه برامج التكييف الهيكلي من آثار تتصف بأنها توسعية على مستوى الاقتصاد ويبرز هذا الأثر من خلال تركيزها على جانب العرض بقصد تحفيزه لكي يتلاءم مع حجم الطلب على عكس برامج التثبيت التي تتصف بأنها ذات آثار انكماشية على مستوى الاقتصاد وكونها تركز على الضغط ما بين الطلب لكي تلائم مع حجم العرض.

ثانياً: التنويع الاقتصادي، المفهوم والأهمية

1. **مفهوم التنويع الاقتصادي:** أن مصطلح التنويع الاقتصادي قد شاع استخدامه في الآونة الأخيرة كتعبير عن الأمن الاقتصادي للدول النامية وخاصة الريعية، وتباينت المفاهيم المعطاة للتنويع الاقتصادي الا أنها تتفق جميعها في الاعتماد على مصادر متعددة ومتنوعة للدخل بدلاً من الاعتماد على مصدر وحيد ويكون ذلك من خلال تبني جملة من السياسات والأدوات اللازمة لانتقال الاقتصاد إلى مرحلة التنويع **(World Bank Group , 2019 :143)**، لذا فإن هذا المفهوم ينطوي على عملية إحداث تغيرات بنيوية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي والعلاقات الإنتاجية التي ترافق عملية النمو الاقتصادي وذلك بهدف تنويع مصادر الدخل من خلال انتهاج أسلوب متوازن في التنمية الاقتصادية وفي الوقت نفسه قائم على التكامل بين الأنشطة والقطاعات الاقتصادية المختلفة **(الجبوري،2021: 52-53).** كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه تلك الزيادة التدريجية في إجمالي الناتج المحلي والناجمة عن نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية، وتنامي فرص الاستثمار المتاحة للقطاع الخاص فضلاً عن تقليل الاعتماد على صادرات القطاع النفطي وذلك بهدف خلق اقتصاد يتسم بالديمومة والنمو، أي أنه

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

يشير إلى عدم اعتماد الإيرادات النفطية بصورة مطلقة لبلوغ التنمية الاقتصادية ولاسيما في الاقتصادات الناشئة والتي هي في طور تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي **(عواد و عساف، 2014: 467)**.
بينما يذهب البعض الآخر في التعبير عن مصطلح التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي لا تتيح للاقتصاد المعني أن يكون خاضعاً بصورة مطلقة للقطاعات الاقتصادية المتعلقة بتصدير الموارد الطبيعية الخام فضلاً عن السعي في توسيع مجالات أنشطة الاقتصاد الباحثة عن القدرة التنافسية الواعدة بخلق القيمة المضافة وبالشكل الذي يقود إلى بلوغ تنمية مستدامة للبلد على المدى الطويل **(باهي وروائية، 2016: 135)**. واستكمالاً لما سبق يمكن القول إنه التنويع الاقتصادي يكمن في خلق وتوسيع القاعدة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المتنوعة وتقليل الاعتماد على المصدر الأحادي (كالنفط) والذي يكون متأثراً بعوامل خارجية تقع خارج سيطرة الاقتصاد وأن التطلع لتحقيق التنوع الاقتصادي يتطلب مجموعة من السياسات والأدوات التي تساهم في توفير مصادر متعددة للدخل ، الأمر الذي يزيد من إمكانية الاقتصاد في مواجهة الأزمات بما يحقق استدامة التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

2. أهمية ومبررات التنويع الاقتصادي

أ. أهمية التنويع الاقتصادي: تتجلى أهمية التنويع الاقتصادي في عدة صور منها ما يتعلق بتحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية، إذ أن تحقيق التشابكات الاقتصادية يعد من أهم صور التنويع الاقتصادي، فضلاً عن العلاقات بين فروع القطاع الواحد والقطاعات الأخرى على مستوى الاقتصاد المحلي، وأن التنويع الاقتصادي يقود إلى تحقيق واستدامة النمو الاقتصادي من خلال المساهمة في زيادة إنتاجية العمل وراس المال البشري، كما يعمد إلى تقليل التذبذب وعدم استقرار مستويات الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي **(الخطيب، 2011: 208)**.
لذا يمكن القول أن التنويع الاقتصادي يساهم في رفع معدلات التبادل التجاري وذلك من خلال تقليل المخاطر الناجمة عن انخفاض الرقم القياسي لأسعار الصادرات، أذ ستتوزع هذه المخاطر على عدد كبير من السلع والخدمات مما يقود إلى انحسار حجم الخسائر الناجمة عن تقلب أسعار السلع المصدرة إلى الخارج وبالتالي سيزيد من حجم التجارة الخارجية، فضلاً عن ذلك فإنه سيساهم في تقليل مشكلة البطالة وزيادة فرص العمل عن طريق زيادة معدلات الإنتاج في عدد كبير من القطاعات الاقتصادية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة المالية للدولة، أي ضمان تحقيق الاستدامة المالية من خلال دعم وتنويع الإيرادات العامة.

ب. محددات ومبررات التنويع الاقتصادي: أن التنويع الاقتصادي يرتبط بمجموعة من المتغيرات التي تحدد نسبة نجاحه أو فشله وأن هذه المحددات تتجسد بما يلي **(Usman& Landry, 2021: 6) و (Akram Esanov,2007 : 4) و (عبد الحميد، 2018: 77):**

1. يؤدي التنويع الاقتصادي الى خفض مخاطر الاعتماد شبه الكامل على إيرادات الموارد الطبيعية في تمويل النفقات العامة للحكومة ، فعندما يرتبط الأداء المالي الوطني بمورد اقتصادي معين سواء كان سلعة استخراجية (كالنفط ، الغاز) أو سلعة زراعية اولية (كالقمح ، الرز) الخ، فإن أي انخفاض يحصل في أسعار هذه السلعة سوف يؤدي إلى تعثر الأنظمة المالية الحكومية.

2. إن ضعف تنويع دالة العرض المحلية (قطاعات الانتاج) وتفاقم إشكالية اختلال هيكل الإنتاج يرفع من مستوى المخاطر المرتبطة بحصيلة الصادرات، إذ غالبا ما تعتمد البلدان الريعية على صنف وحيد أو عدد محدود من السلع المعدة للتصدير لــذا فإن الاعتماد المفرط الناجم عن الاحادية الشديدة في الاقتصاد يزيد من إشكالية الانكشاف التجاري "للاقتصاد على الأسواق العالمية بسبب زيادة الطلب على المستوردات لتلبية حاجة السوق المحلي من جميع أنواع السلع والخدمات.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

3. إن الموارد الطبيعية هبات ديمغرافية في باطن الأرض، وإن هذه الهبات تتسم بغياب التجدد والنضوب وبشكل خاص الوقود الأحفوري، لذا لابد أن تكون هناك قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج المحلي من قطاعات أخرى تجنبا لاستنزاف المورد الناضب أو تكوين ثروة مادية إضافية على سطح الأرض كبنى تحتية أساسية.

4. يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز استيعاب رأس المال البشري وزيادة انتاجيته، اذ يعد التنويع الناجح أكثر أهمية الآن في أعقاب تباطؤ النمو العالمي وضرورة وجود العديد من الأنشطة لزيادة عدد ونوعية الوظائف، فتوفير البيئة المواتية والترويج لإقامة أنشطة ذات إنتاجية وميزة تنافسية مرتفعتين ووظائف من شأنها تسهيل النمو من خلال التحول الهيكلي، فكلما كانت الأنشطة الاقتصادية المحلية أكثر تنوعًا وتشعبًا، وأكثر تعددًا وترابطًا كلما زاد التوجه نحو الابتكار وتبني المتغير التكنولوجي في ميادين الإنتاج.

5. يساهم التنويع الاقتصادي في تعزيز التكامل الاقتصادي بين القطاعات من خلال تقوية الروابط بين القطاعات الاقتصادية وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي، حيث أن العلاقات الاقتصادية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة تعد من النتائج التي تنجم عن التنويع الاقتصادي وهي العلاقات المتبادلة بين فروع القطاع الواحد وبين القطاعات المختلفة داخل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يتجه الاهتمام إليه في التخطيط القطاعي عند اتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي وذلك من أجل إنجاز نمو في أنشطة وقطاعات الاقتصاد الوطني بشكل عام .

6. يضمن وجود اقتصاد متنوع غالباً تحقيق الهدف المزدوج للسياسات الاقتصادية إلا وهو الاستقرار والنمو طويل الأمد، وذلك من خلال استغلال المزايا النسبية والموارد الطبيعية المتوافرة في البلاد بهدف رفع مستويات الناتج عن طريق تنويع الهيكل الانتاجي والذي سيؤدي بدوره الى تشديد استغلال الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي، فضلاً عن تحسين ميزان المدفوعات عن طريق رفع وتنويع الصادرات وتدنية الاستيرادات التي تعوضها قطاعات الإنتاج المحلية وبالتالي توفير ما يعرف بالأمن الغذائي والتي يحتاجه البلد دائما.

7. يسهم التنويع الاقتصادي في خلق قاعدة اقتصادية بديلة للإنتاج خاصة في البلدان التي تتسم بهيمنة الموارد الطبيعية الاستخراجية كون الاخيرة تتسم بالنضوب وعدم إمكانية التجدد، وفي ظل عدم توافر هذه القاعدة الاقتصادية فإن إيرادات القطاعات الاقتصادية سوف تنخفض مما سيؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي، إذ أن عملية التنويع الاقتصادي تعزز قدرة الاقتصاد في الوقاية من المرض الهولندي.

8. يساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق التوزيع العائم للاستثمارات على كافة أقاليم البلد بهدف خلق حالة من الموائمة والتوازن بين المدن من خلال تكافئ فرص العمل لمواطنيها أي ضرورة مراعاة عناصر التوطن للمشروعات المنتجة، الأمر الذي سيؤدي إلى تحقيق الاستخدام الكفؤ والأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة في البلد لبلوغ الأهداف التنموية المرجوة.

المحور الثاني/ تحليل مسار تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)

أولاً: بنية الناتج المحلي الإجمالي: من الضروري في سياق البحث وتشخيص وتحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي من خلال تتبع نسبة مساهمة القطاعات الرئيسية منه كونها تكشف عن اختلال هياكل البنية الإنتاجية للاقتصاد، أي بمعنى غياب التناسق في علاقات الهياكل الاقتصادية والنسب المكونة لهذا النظام، ويشخص الجدول (1) بوضوح مدى تباين نسبة المساهمة للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

إذ يلاحظ ارتفاع نسب مساهمة قطاعات معينة للناتج على حساب انخفاض نسب قطاعات أخرى في تكوين إجمالي الناتج المحلي.

الجدول (1) تطور الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج بالأسعار الجارية في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	القطاع النفطي	الأهمية النسبية لقطاع النفط	القطاع الزراعي	الأهمية النسبية لقطاع الزراعة	قطاع الصناعة التحويلية	الأهمية النسبية لقطاع الصناعة
2004	53235358.7	30808541.6	57.87	3693758.0	6.94	937681.6	1.76
2005	73533598.6	42379784.7	58.86	5064158.0	6.89	971031.3	1.32
2006	95587954.8	52851810.9	55.29	5568985.7	5.83	1473218.3	1.54
2007	111455813.4	59018094.5	52.95	5494212.4	4.93	1817913.8	1.63
2008	157026061.6	87166401.2	55.51	6042017.7	3.85	2644173.0	1.68
2009	130643200.4	55998048.1	42.86	6832552.1	5.23	3411291.9	2.61
2010	162064565.5	72905000.1	44.99	8366232.4	5.16	3678714.06	2.27
2011	217327107.4	115999413.1	53.38	9918316.8	4.56	6132760.8	2.82
2012	251907661.7	127225674.3	50.50	10484949.3	4.16	6919449.2	2.75
2013	267395614.0	162445194.4	60.75	13045856.4	4.88	6286042.4	2.35
2014	266420384.5	117357982.0	44.04	13128622.6	4.93	4999233.9	1.88
2015	199715699.9	65590963.0	32.84	8160769.7	4.09	4324716.9	2.17
2016	196924141.7	67796890.8	34.43	7832046.9	3.98	4436442.7	2.25
2017	225722375.5	89065057.7	39.46	6598384.8	2.92	4819896.4	2.13
2018	268918874.0	120616218.2	44.85	7572265.1	2.82	5464371.6	2.03
2019	276157867.6	114831638.5	41.58	10411174.4	3.77	5902961.4	2.13
2020	219768798.4	61063029.1	27.79	11716003.5	5.33	5988450.7	2.72

المصدر:

- **وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرة الاحصائية، السنوات (2004-2010).**
- **البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة من (2011-2020).**

أن تحديد نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين بنية الناتج تتيح أمكانية تحديد العوامل المحفزة لعملية النمو الاقتصادي، إذ يلاحظ من تتبع بيانات الجدول (1) أن القطاع النفطي يستحوذ على نسبة مساهمة في تكوين الناتج فاقت القطاعات الاقتصادية الأخرى (القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية)، إذ تراوحت نسبة مساهمة هذا القطاع بين (27%-60%) في تكوين الناتج وهذا المؤشر بحد ذاته يصور حالة الاختلال وعدم التناسب، في حين كانت مساهمة القطاع الزراعي طيلة المدة المدروسة قد تراوحت بين (2%-6%) كحد أدنى وأقصى على التوالي، فعلى الرغم من أهمية هذا القطاع لتكوين الناتج وإنعاش الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي الا أن السياسات الاقتصادية الخاطئة التي تم اتباعها لم تستطع من رفع مساهمته النسبية في تكوين الناتج. أما بالنسبة لقطاع الصناعة التحويلية فيلاحظ أن هذا القطاع قد سجل نسبة مساهمة متدنية في تكوين الناتج مقارنة مع القطاع النفطي، إذ تراوحت هذه النسب بين (1%-2%) كحد أدنى وأعلى على التوالي طيلة مدة البحث، وبعود ذلك الى التدهور الذي اصاب معظم البنى التحتية لهذا القطاع ، ومما تقدم يمكن القول أن تحليل بنية الناتج المحلي الإجمالي في العراق يترجم مدى عمق اختلالات وتشوهات الهيكل الإنتاجي والاعتماد على الخارج أي أن العرض المحلي مرتبط بالصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بين الحين والآخر نتيجة اعتماده على المورد النفطي، إذ يرتكز الاقتصاد العراقي على عائدات القطاع النفطي لتغطية نفقاته الجارية والاستثمارية أي بمعنى أن الاقتصاد العراقي يتكون من جانبين يتجسد الجانب الأول بجانب التطوير وهو القطاع النفطي والذي تبلغ صادراتها قرابة (90%) من إجمالي الصادرات الكلية، أما الجانب الآخر فيتمثل بالجانب غير المتطور والذي ينطوي على بقية القطاعات الاقتصادية وأن الترابط ما بين هذين الجانبين يقتصر على إمداد الطاقة من الجانب الى الجانب الآخر في حين يقوم الجانب غير المتطور بتقديم بعض

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

الخدمات المتواضعة إلى جانب المتطور، وإن ما سبق يفسر غياب التنويع الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي إلى جانب وجود الطلب المحلي التنويع علي السلع والخدمات الأمر الذي يقود في نهاية المطاف إلى الاعتماد على الخارج في مواجهة زيادة الطلب المحلي.

ثانياً: تطور الموازنة العامة: تعد الموازنة العامة أهم أدوات السياسة المالية التي يمكن للحكومة من خلالها تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ويمكن تتبع أداء الموازنة العامة في العراق للمدة (2004-2020) وتحليلها بالشكل الذي يحدد مواطن الخلل في أدائها ويصور الجدول (2) تطور شقين الموازنة (الإيرادات والنفقات) خلال مدة البحث.

جدول (2) الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) في العراق للمدة (2004-2020) مليون دينار

السنة	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الإيرادات العامة نسبة من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية	النفقات العامة	النفقات العامة نسبة من الناتج الإجمالي بالأسعار الجارية	الإيرادات النفطية	صافي الموازنة العامة
2004	32988850	53235358.7	61.96	31521427	59.21	32627203	1467423
2005	40435740	73533598.6	54.98	30831124	41.92	39480069	9604616
2006	49055545	95587954.8	51.31	37494608	39.22	46908043	11560937
2007	54964848	111455813.4	49.31	39307836	35.26	53162592	15657012
2008	80641041	157026061.6	51.35	67277181	42.84	79131752	13363860
2009	55243525	130643200.4	42.28	55589062	42.55	51719059	(345537)
2010	70178223	162064565.5	43.30	70134201	43.27	66819670	44022
2011	103989088	217327107.4	47.84	78757665	36.23	98090670	25231423
2012	119817223	251907661.7	47.56	105139574	41.73	116597076	14677649
2013	113840075	267395614.0	42.57	119127555	44.55	110877542	(5287480)
2014	97618557	266420384.5	36.64	125321075	47.03	97072410	(27702518)
2015	66470252	199715699.9	33.28	70397515	35.24	51312621	(345537)
2016	54409270	196924141.7	27.62	67067437	34.05	44267063	(12658167)
2017	77335955	225722375.5	34.26	75490115	33.44	65071929	1845840
2018	106569834	268918874.0	39.62	80873189	30.07	95619820	25696645
2019	107566995	276157867.6	38.95	111723523	40.45	99216318	(4156528)
2020	63199689	219768798.4	28.76	76082443	34.61	54448514	(12882754)

المصدر:

- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرة الاحصائية، السنوات (2004-2020).

- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، تقارير سنوية متفرقة من (2011-2020).

من تتبع البيانات الواردة في الجدول اعلاه يلاحظ أن الإيرادات العامة قد تزايدت بشكل كبير عما كانت عليه قبل عام 2004 وأن هذه الزيادة في الإيرادات العامة كانت ناجمة عن زيادة الإيرادات النفطية ، إذ يلاحظ في عام 2005 أن الإيرادات العامة قد تجاوزت النفقات العامة وما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة مقداره (9604616) مليون ديناراً وقد شهد عام 2006 ارتفاع أسعار النفط عن مستواها السابق مما ساهم في تنامي العوائد النفطية مما أدى إلى تحقيق وفرة مالية ساهمت في توليد فوائض مالية في الموازنة العامة للأعوام (2010، 2011، 2012) من خلال ملاحظة تطور صافي الموازنة للمدة (2004-2012) يلاحظ أنها حققت فوائضاً مالية حقيقية ويمكن ارجاع أسباب تلك الزيادة في الإيرادات العامة إلى عدة أسباب أهمها ارتفاع حجم الصادرات النفطية المصدرة الى الخارج فضلاً عن ارتفاع الأسعار العالمية للنفط مما ترك أثراً إيجابيا على العوائد النفطية للبلدان الريعية بشكل عام والعراق على وجه الخصوص، أما المدة من (2013-2016) فيلاحظ من البيانات الرسمية الصادرة من الجهاز المركزي للإحصاء أن الموازنة العامة قد حققت عجزاً فعلياً للمدة المذكورة ويعود ذلك إلى تنامي النفقات العامة ولا سيما النفقات العسكرية من جانب وانحسار الإيرادات العامة نتيجة تراجع أسعار النفط وانخفاض كميات النفط المصدرة وذلك للظروف التي مرت بها البلاد من جانب آخر، ومن الجدير

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

بالذكر أن الموازنة العامة في العراق تتسم بتنامي حجم النفقات العامة سنوياً نتيجة الترهل الوظيفي في مؤسسات الدولة واتساع الانفاق العام غير المبرر، وقد شهد العامين (2017-2018) انتعاش الإيرادات العامة نتيجة ارتفاع الإيرادات النفطية كما موضح في الجدول (2)، الأمر الذي ساهم في تحقيق فائضاً مالياً في الموازنة العامة بلغ (1845840، 25696645) مليون ديناراً لكلا العاملين على التوالي، إلى جانب اتباع سياسة تقشفية من قبل الدولة في حين شهد العامين (2019، 2020) تحقيق عجزاً في الموازنة العامة بلغ (4156528، 12882754) مليون ديناراً لكلا العاملين على التوالي، ويعود ذلك إلى ما شهدته البلاد في تشرين من عام 2019 وحتى نهاية عام 2020 من اضطرابات سياسية تجسدت بثورة تشرين وما رافقها من أحداث كالإغلاق العام لمؤسسات الدولة وتعطيل المنشآت الاقتصادية إلى جانب الاضطرابات الصحية والاقتصادية والمتجسدة بظهور فايروس (COVID-19) وما تطلبه من اجراءات كحظر التجوال إلى جانب توقف المؤسسات العامة زيادة النفقات اللازمة لمواجهة هذه الجائحة والتي كانت من ضمن تداعياتها على الصعيد العالمي وانخفاض أسعار النفط العالمية، وبما أن العراق يعاني من ضيق شديد فقد كانت لتلك التداعيات أثراً كبيراً على إداء الاقتصاد بالشكل العام والموازنة العامة بشكل خاص، كون الأخيرة تعتمد على الإيرادات النفطية بنسبة تفوق (90%) من إجمالي الإيرادات ، الأمر الذي ساهم في المحصلة النهائية إلى انحسار الإيرادات بشكل كبير وبالتالي تحقيق عجزاً فعلياً في الموازنة العامة تطلب سد هذا العجز خلال اللجوء إلى الاقتراض الداخلي والخارجي لردم هذه الفجوة التمويلية. وفقا لما سبق أن المتتبع لأداء الموازنة في العراق يلاحظ أن الموازنة تعاني من اختلال وتشوه متجسد بنمو تخصيص الموارد المتوقفة على جانبي الموازنة الاستثماري والتشغيلي من جانب وبين القطاعات والمكامن الجغرافية من جانب آخر، إذ يلاحظ من بيانات الجدول (3) اختلال العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة للهيكل موازنة العامة وعلى النحو التالي:

جدول (3) المؤشرات النسبية للاختلال في هيكل الموازنة العامة للمدة (2004-2020) %

السنة	النفقات الاستثمارية الى اجمالي النفقات %	النفقات الاستثمارية الى GDP%	النفقات التشغيلية الى اجمالي النفقات%	النفقات التشغيلية الى GDP%	الايرادات العامة الى GDP	الايرادات النفطية الى الايرادات العامة%	الايرادات النفطية الى GDP%	الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة%	الايرادات الاخرى الى الايرادات العامة%	النفقات العامة الى الايرادات العامة%	العجز او الفائض الى GDP%
2004	9.5	56.6	9.2	546.6	619.6	98.9	612.8	0.4	0.5	95.5	27.5
2005	14.8	6.2	70.7	29.6	54.9	97.6	53.6	1.2	1.3	76.2	13.0
2006	16.0	6.3	87.4	34.2	51.3	95.6	49.0	1.2	3.1	76.4	12.0
2007	19.6	6.9	79.6	28.0	49.3	96.7	47.6	2.5	0	71.5	1.4
2008	17.6	7.5	70.6	30.2	51.3	98.1	50.3	1.2	0.1	83.4	8.5
2009	17.3	7.3	82.6	35.1	42.2	93.6	39.5	6.0	0.2	100.6	(0.2)
2010	22.9	9.9	76.9	33.3	43.3	95.2	41.2	21.8	1.6	99.9	0
2011	22.6	8.2	77.3	28.0	47.8	94.3	45.1	1.7	0.1	75.7	11.6
2012	27.9	11.6	72.0	30.0	47.5	97.3	46.2	2.1	0.1	87.7	5.8
2013	29.0	12.9	66.1	29.4	42.5	97.3	41.4	2.5	0.1	104.6	(1.9)
2014	19.8	9.3	62.1	29.2	36.6	99.4	36.4	1.9	6.5	128.3	(10.3)
2015	26.3	9.2	73.6	25.9	33.2	77.1	25.6	3.0	19.7	105.9	(0.1)
2016	23.6	8.0	76.3	25.9	27.6	81.3	22.4	7.0	11.5	123.2	0.8
2017	21.8	7.2	78.1	26.1	34.2	84.1	28.8	8.1	7.7	97.6	0.9
2018	17.0	5.1	73.7	22.1	39.6	89.7	35.5	5.3	4.9	75.8	11.3
2019	21.8	8.8	78.1	31.6	38.9	92.2	35.9	3.7	4.0	103.8	(1.5)
2020	4.2	1.4	95.7	33.1	28.7	86.1	24.7	7.4	6.3	120.3	(5.8)

المصدر:

- **وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، الحسابات الختامية للمدة (2004-2020).**
- **البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020).**

يصور الجدول (3) مدى عمق الاختلال الهيكلي وتجذره بهيكل الموازنة العامة وذلك من خلال ابتعاد المؤشرات النسبية ذات الصلة بالإيرادات والنفقات العامة عن المستويات الصحيحة والمحددة ضمن

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

النظريات الاقتصادية، إذ يلاحظ من بيانات الجدول (3) أن النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات طيلة مدة البحث قد اخذت بالتذبذب معبرة عن ضعف التخصيص الاستثماري في الموازنة طيلة مدة البحث وتشوه هيكل الإنفاق العام إذ تراوحت بين (4.2%-29%) كحد أدنى وأعلى على التوالي، أما فيما يتعلق بالنفقات الاستثمارية إلى الناتج المحلي الإجمالي فإنها هذا المؤشر قدم نسبة متواضعة تعكس ضعف الاستثمار الحكومي وعدم قدرته على ممارسة دوره كرافعة اقتصادية يعتمد عليها في تحقيق معدلات نمو حقيقية يمكن أن تنهض بالاقتصاد، في حين النفقات التشغيلية إلى إجمالي النفقات العامة فيلاحظ أن هذه النفقات التشغيلية قد استحوذت على ثلثي الموازنة العامة طيلت مدة البحث الأمر الذي ترك أثراً سلبياً على الاقتصاد ويؤشر تنامي هدر الموارد الاقتصادية أذ بلغ متوسطها قرابة (75%)، أما بالنسبة لمؤشر النفقات التشغيلية الى إجمالي الناتج المحلي وهي تعبر عن حجم العبء العام الذي يتحمله الاقتصاد في سبيل تخطي تلك النفقات المتنامية، أما بالنسبة للإيرادات العامة بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي فيلاحظ أنها حققت نسبة متباينة بلغت في متوسطها على نحو(42%) لتعبر عن مدى عمق الاختلال والعبء الذي يتحمله الاقتصاد في سبيل تغطية بنود الموازنة العامة وتعزز صورة هذا التشوه ارتفاع نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي والاعتماد شبه تام على العوائد النفطية كمصدر لتمويل الموازنة العامة في ظل ضعف إداء الإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة طيلة مدة البحث المشار اليها.

مما تقدم يمكن القول أن الموازنة العامة تعاني من غياب التناغم والاتساق بين جانبيها الاستثماري والتشغيلي من جانب واختلال كل منها على حدة ليصور مدى غياب الكفاءة والتخصيص الأمثل للموارد إلى جانب اختلال هيكل الإيرادات العامة والمتجسد بالريعية الشديدة والاعتماد على المورد النفطي، أي بمعنى أن هذا الاختلاف قد ولد جملة من الاختلالات البنيوية في هيكل الموازنة العامة.

المحور الثالث/ التنويع الاقتصادي والانتقال من اقتصاد أزمات إلى اقتصاد بناء وتنمية مستدامة (رؤية مستقبلية)

أن التعافي من الإرث الريعي والأزمات الاقتصادية والمالية التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي بين الحين والآخر ولاسيما الأزمة المزدوجة والمركبة، لا يمكن أن يتم ذلك بسهولة وإنما يتطلب مدة زمنية طويلة كون التأسيس لنمط إنتاجي جديد يستلزم تحقيق تنويع الموارد وتحفيز القطاعات غير النفطية (الزراعية والصناعية والسياحية)، فضلاً عن النهوض بالقطاع الخاص وتوسيع نشاطه وتوفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وذلك بهدف التخلص من الصفة الاحادية اتجاه الموارد لتقليل درجة هشاشة الاقتصاد العراقي واتكاله الدائم على المورد النفطي ويكون ذلك من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات التي يمكن أن تحدث تغيرات جذرية في الهيكل الاقتصادي ويمكن تلخيص تلك الإجراءات على النحو التالي:

أولاً: دعم وتنمية القطاعات الاقتصادية: أن التنويع الاقتصادي واستهداف توسيع القاعدة الإنتاجية، يعد من أهم الخطوات المطلوبة للشروع بمتطلبات التنمية الاقتصادية واستدامتها، فضلاً عن أن تحرير الاقتصاد من هيمنة التوزيع النفطي يكون من خلال تبني جملة من الاستراتيجيات ذات الصلة بإصلاح مسار القطاعات الاقتصادية وعلى النحو التالي:

1. **القطاع الزراعي:** يستحوذ القطاع الزراعي على أهمية كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأي اقتصاد بشكل عام ، أن القطاع الزراعي في العراق قد مر بمراحل ساهمت في تراجع أهميته النسبية في الاقتصاد، ويمكن القول أن الاقتصاد العراقي يمتلك قدرة كبيرة على استغلال الأراضي الصالحة للزراعة والتي بإمكانها أن تحقق الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية خاصة المحاصيل الزراعية

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

(كالحنطة والشعير) من أجل النهوض بواقع هذا القطاع فقد ارتكز هدف هذه المبادرة على تنمية واستدامة القطاع الزراعي من خلال استثمار النجاح المتحقق في المواسم الزراعية بهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وتحقيق الأمن الغذائي وتقليل معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، ويتم ذلك بتطبيق الآتي:

أ. صياغة قانون حديث للقطاع الزراعي يتعلق بالإصلاح المؤسسي فضلاً عن مراجعة القوانين النافذة أو العمل على إلغائها.

ب. استهداف تحسين سلسلة القيمة المضافة من بدايتها حتى نهايتها ووضع المحفزات والسياسات الترويجية وذلك لزيادة الاستثمار الخاص إلى جانب السماح بتصدير المنتجات الزراعية والحيوانية.

ت. التأكيد على إدخال التكنولوجيا الحديثة في جميع حلقات المجال الزراعي وإدخال الآلات والمكننة الزراعية الحديثة بهدف تحقيق التوفيق في الجهد والأيدي العاملة والوقت وضمان جودة المحصول الزراعي المنتج.

ث. الشروع بتصميم خطة استراتيجية شاملة تستهدف تحسين الواقع الزراعي في العراق وتكون ضمن نطاق مسؤولية وزارة التخطيط والزراعة والموارد المائية إلى جانب التعاون مع الحكومات المحلية.

ج. تفعيل صندوق الاقتراض الزراعي الميسر فضلاً عن إجراء تعديلات على آلية عمل المصرف الزراعي التعاوني.

ح. الاهتمام بمراكز البحث العلمي والإرشاد الزراعي وذلك عن طريق نشر تقنيات الزراعة الحديثة لمكافحة الهدر في استخدام الموارد المائية، كما أن النشر التقنيات التكنولوجيا للإنتاج وتحسين البذور المبتكرة والتأكيد على رفع إنتاجية الدونم الواحد من خلال الحزمة التكنولوجيا وتكثيف الإنتاج.

خ. توجيه الاهتمام صوب متطلبات التنمية الريعية الشاملة، الأمر الذي يتيح البيئة المناسبة لإعادة تفعيل نشاط التعاونيات الزراعية وزيادة التخصصات العامة في الموازنة لأجل صيانة وإصلاح نظم الري والطرق الريفية.

د. بناء جسور الثقة بين الحكومة والفلاح وتعهدها بالوفاء بالتزاماتها المتعلقة بإطلاق مستحقات الفلاحين، فضلاً عن اتباع التشديد في إجراءات حماية المنتج الزراعي وخاصة المحاصيل الزراعية الاستراتيجية.

2. القطاع الصناعي: يعد القطاع الصناعي المحرك الأساسي للاقتصاد في البلدان ويستحوذ على الدور الريادي في بناء اقتصاد متانة عالية ويعتمد على قدراته الذاتية، أما مسار القطاع الصناعي في العراق فقد كان مساراً متغيراً طيلة السنوات الماضية، كما أن جميع المنشآت الصناعية والمصانع والمعامل الكبيرة والصغيرة القطاعين الحكومي والخاص تعاني من شلل شبه تام بعد أن كانت تحقق معدلات مقبولة نوعاً ما، أن ما تتعرض له الاقتصاد العراقي من حصار وحروب قد أثرت على القطاع الصناعي وأضعفت دوره في تكوين الناتج، لذا من الضروري العمل على تأهيل قطاع الصناعة العراقية خاصة بعد التدهور الذي لحق بهذا القطاع وآخره الاحتلال الأمريكي إلى جانب السياسات التي يتم اتباعها والمتجسدة بسياسة الإغراق السلعي للسوق الوطنية في السلع الأجنبية وحتى يأخذ هذا القطاع الحيوي دوره الحقيقي في تكوين الدخل القومي وإنعاش الاقتصاد العراقي لابد من الشروع بالإجراءات الإصلاحية التالية:

أ. القيام بوضع الخطط التنموية وعلى أساس علمي سليم للنهوض بالقطاع الصناعي وبفتراتها الثلاث القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل مع التأكيد على مراعاة التناسق والتناغم بين هذه الخطط عند التطبيق بحيث تكون أحدهما مكمل للأخرى.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

ب. البدء بإعادة تأهيل الشركات الصناعية العاملة ضمن القطاع العام ودفع قدراتها والعمل على تخفيض تكاليف إنتاجها وخاصة شركات الإسمنت، الورق، الزجاج، الأدوية، الاطارات، النسيج، الزيوت والجلود.

ت. توجيه الوزارات بشأن الزام لجان مشترياتها باتجاه الشركات الصناعية الوطنية والتأكيد على حماية المنتج المحلي من خلال فرض الضرائب على السلع المستوردة الأمر الذي يزيد من حجم الإنتاج المحلي.

ث. أهمية تبني أساليب حديثة وتكنولوجيا متقدمة بهدف زيادة الإنتاج.

ج. دعم القطاع الخاص بعيداً عن مفهوم المزاحمة وتقديم الدعم والتسهيلات والتوجيه مركزياً لتنفيذ المشاريع الصغيرة وتفريغ القطاع العام للمشاريع الاستراتيجية العملاقة التي لا يمتلك القطاع الخاص القدرة على تنفيذها.

ح. تفعيل القوانين والإجراءات ذات الصلة ومكافحة الفساد الإداري والمالي في المنشآت الحكومية ولاسيما المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة للحد من هذه المشكلة.

3. القطاع السياحي: أن التعثر الاقتصادي قد أسهم في اهمال القطاع السياحي وتراجع الكفاءة الإدارية لهذا القطاع فضلاً عن التعثر الحكومي والهيمنة السياسية وحتى نتمكن من تحقيق التنوع في مصادر الدخل فإن هذا القطاع يحقق عوائد لا تقل أهمية عن تلك المتحققة في القطاع النفطي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في القطاع السياحي وخاصة السياحة الدينية والأثرية من خلال اتخاذ بعض الخطوات الإصلاحية والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

أ. الشروع بتأسيس شركات سياحية متطورة ذات امكانيات إدارية وإعلامية.

ب. تشجيع القطاع الخاص للدخول في الاستثمار السياحي.

ت. توعية المواطنين بأهمية قطاع السياحة من خلال منظمات المجتمع المدني.

ث. تهيئة البيئة الأساسية للسياحة من خلال توفير الخدمات الأساسية كالخدمات الحديثة للمواصلات والاتصالات إلى جانب الأسواق فضلاً عن تهيئة بيئة نظيفة وكل ما يفضله السواح عند السفر .

ج. إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للسياحات المتنوعة الجديدة كسياحة الشواطئ والسياحة البحرية والثقافية إلى جانب تأهيل القيادات الإدارية من خلال الدورات والدراسات ذات الصلة به قطاع السياحة وتطويرها.

ثانياً: تطوير القطاع الخاص وتهيئة البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. أن تطوير القطاع الخاص يحتل أهمية كبيرة في اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة وذلك للدور الحيوي الذي يمارسه هذا القطاع في رفد الاقتصاد بإيرادات مالية كبيرة لا تقل أهمية عن ما يحققه القطاع العام وحتى يتمكن من تطوير القطاع الخاص ورفع كفاءته لابد للدولة من التدخل في تصميم القواعد والبيئة المؤسساتية ومؤسسات السوق المنظمة لعمل هذا القطاع إلى جانب سن اللوائح القانونية المختصة بحماية المستهلك ومكافحة الاحتكار فضلاً عن ضمان حقوق العاملين في هذا القطاع، وحتى يؤدي القطاع الخاص في بيئة الاقتصاد العراقي دوره في تنويع مصادر الدخل لابد من تبني جملة من الإجراءات الإصلاحية والتي يمكن تشخيصها على النحو التالي:

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

1. الاستفادة من تجارب الخصخصة في دول العالم لتنشيط القطاع الخاص في العراق ويتم ذلك من خلال القيام بدراسة شاملة لجميع المشاريع والبالغ 192 مشروعا في القطاع العام وتحديث مدى كفاءتها وجودة الخدمة المقدمة ومن ثم تصنيفها على وفق معايير علمية.
2. اعتماد سياسة واضحة المعالم ومتكاملة تستهدف أعمار الاقتصاد العراقي وتوفير الظروف الملائمة والموارد الضرورية اللازمة للقطاع الحكومي والخاص والمختلطة كلا حسب أهميته في عملية الأعمار وتطوير جميع القطاعات الاقتصادية.
3. تطوير آلية عمل المصارف من خلال اعتماد الطرق التكنولوجيا الحديثة الضرورية لتسهيل عملية التمويل والإقراض بشروط ميسرة بعيداً عن التعقيد والفساد الإداري.
4. إنشاء صندوق وطني لدعم وتشجيع الاستثمار الخاص أو أنشاء مصرف لتنمية القطاع خاصة بالنسبة للمشاريع التي تخفض من مشاكل البطالة، وبالتالي تضمن مساهمة أكبر عدد من القوى العاملة.

أما فيما يتعلق بالإجراءات المتبعة لتهيئة المناخ جاذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية فلابد من اتباع حزمة من الإجراءات والتي يمكن توظيفها بالنقاط التالية:

أ. توفير الاستقرار الأمني فإنه يعد من أهم العناصر الجاذبية للاستثمار الأجنبي.

ب. سن القوانين والتشريعات الضرورية لحماية حقوق المستثمرين.

ت. توفير البنية التحتية المناسبة طرق وجسور إلى جانب توافر الملاكات الكفؤة والمدربة.

ث. ضرورة تصميم قاعدة بيانات تساهم في إعطاء صورة عن العملية الاستثمارية بدون قيود وبشفافية تامة.

ج. تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وإعادة هيكلة الجهاز المؤسسي للدولة فضلاً عن إيجاد المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1. اظهرت نتائج البحث الى ان سياسة الاصلاح الاقتصادي المتبعة في العراق خلال مدة الدراسة لم تكن بمستوى التغير الذي حصل في فلسفة ادارة الاقتصاد ولم تُسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وهذا ما يثبت فرضية البحث.
2. أن تنوع القطاعات الاقتصادية يؤدي دوراً رئيسياً في تحقيق التنويع في مصادر الدخل وذلك من خلال مساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من حجم المخاطر المترتبة على الاعتماد على قطاع واحد في توفير الحيز المالي اللازم لتمويل الموازنة العامة.
3. لم تنتهج الدولة العراقية سياسة تنموية طموحة تستهدف تنويع مصادر الدخل من خلال النهوض القطاعات الاقتصادية غير النفطية وذلك بسبب ارتكازها على الموارد النفطية كممول أساسي لعملية التنمية في العراق.
4. أن الموارد المالية ذات الطبيعة الريعية التي حققها العراق بعد عام 2003 قد نمت بمعدلات مرتفعة ولكن في ظل غياب التخطيط الاستراتيجي والإرادة الطموحة على توظيفها بصورة أكثر كفاءة فإنها لم تحقق النتائج الإيجابية المرجوة التي تتحدد بتنويع ومن ثم تقليل تبعية الاقتصاد للمتغيرات الخارجية.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

التوصيات

1. العمل على استغلال الموارد المتاحة في الاقتصاد العراقي بالشكل الذي ينمي إنتاجية القطاعات الاقتصادية حتى تؤدي دورها في المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم تنويع القاعدة الإنتاجية.

2. أن عملية تنويع الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد تستلزم تصميم برامج استثمارية تقوم على استغلال المزايا المتاحة لتنويع الهيكل الاقتصادي بهدف مغادرة الواقع الهش للاقتصاد والتحرر من الهيمنة النفطية المالية.

3. من الضروري أنشاء صندوق سيادي يختص بإدارة الفوائد المالية من خلال ادخار جزء من الإيرادات النفطية وإعادة استثمارها بوصفه حلاً بديلاً لمواجهة الانخفاضات المتكررة في أسواق النفط العالمية.

4. محاربة الفساد المالي والإداري والذي يمثل الأزمة الحقيقية التي تأكل كل بذرة تطور وتقدم يمكن أن تحقق بفعل استراتيجية وطنية حقيقية تأخذ على عاتقها محاربة الفساد والحد من استفحاله.

المصادر References

1. أبو عامرية، صالح (2010)، الخصخصة وتأثيراتها الاقتصادية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن.
2. باهي، سوسن و روائية، كمال (2016)، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد (5).
3. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2020).
4. الجبوري، علي حسين رجب (2021)، اشكالية الدولة الريعية في العراق بين الصدمات النفطية والتنويع الاقتصادي، اطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والاقتصاد.
5. الخطيب، ممدوح عوض (2011)، أثر التنوع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد (18)، العدد (2).
6. عبد الحميد، خالد هاشم (2018)، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية (الفرص والتحديات)، مجلة كلية الاقتصاد للعلوم السياسية، المجلد (19)، العدد (1).
7. علي، عدنان عباس (2002)، الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية المجلد (30)، العدد (4)، الكويت.
8. العنبكي، عبد الحسين محمد (2010)، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدول الانتقال إلى اقتصاد السوق، بغداد.
9. عواد، خالد روكان و عساف، نزار ذياب (2014)، متطلبات التنويع الاقتصادي في العراق في ظل فلسفة إدارة الاقتصاد الحر، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (5)، العدد (12).
10. عواد، خالد روكان (2015)، الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2003 – التجربة والتحديات، مجلة زانكو، جامعة صلاح الدين – اربيل، المجلد (1)، العدد (19).
11. الكناني، كامل كاظم بشير(2013)، أرجوحة التنمية في العراق بين أرث الماضي وتطلعات المستقبل، جامعة بغداد.
12. النجفي، سالم توفيق (2002)، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها على التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد.

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2024.80.S.E14

13. هيثم، د. كريم (2005)، الخصخصة مبرراتها في الاقتصاد العراقي وشروط صندوق النقد الدولي تقرير ماخوذ من شبكة المعلومات www.4shared.com .
14. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، النشرة الاحصائية، السنوات (2004-2010).
15. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، الحسابات الختامية للمدة (2004-2020).
16. Akram Esanov (2007) , Economic Diversification: Dynamics, Determinants and Policy Implications , revenue watch institute.
17. Manual Guition ,(1994) , financial policies capital Market in Arab countries, Edited by Saidel_uagger papers presented at a seminar held in Abu Dhabi , United Arab Emirats, January 25 /1994 ,IMF washingtio 1994.
Usman, Zainab and Landry, David (2021) Economic Diversification in Africa: How and Why It Matters ,available at: https://carnegieendowment.org/files/Usman_Economic_Africa_v2_1.pdf .
18. World Bank Group (2019) ECONOMIC DIVERSIFICATION: LESSONS FROM PRACTICE , CHAPTER 5 .